المعايير نفسها التي ستسوّى بها أزمة الخليج قد يرضي المسؤولين العراقيين... [فـ] بمجرد الحصول على مثل هذه التعهدات يمكن، عندها، مناقشة أزمة الخليج قبل غيرها، باعتبار انها الأكثر خطورة والحاحاً من بين المشاكل الأخرى» (**المصدر نفسه**).

تأمين الحماية بانتظار الحل

في الوقت الذي تختلف الدول العربية حول مسألة ربط حل القضية الفلسطينية بأزمة الخليج، تتّفق هذه الدول على ضرورة تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ففي بيان وزّعته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في القاهرة، في ١٠/١٢/١٩٩٠، دعت «مجلس الأمن [الدولي] والاسرة الدولية الى تحمّل المسؤولية والعمل على تأمين الحماية اللازمة لابناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة الى ان يتمكّن من التمتّع بحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، بعاصمتها القدس، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد» (**المصدر نفسه**، ١١/١٢/١٩٩٠). وقد جاءت تلك الدعوة في الوقت الذي كان مجلس الأمن الدولي يجري مشاوراته بشأن قرار خاص بحماية الشعب الفلسطيني. وتبنّى المجلس المذكور، بعد مداولات مضنية لتحاشي «الفيتو» الأميركي، قراراً بالاجماع، من بين ما ورد فيه الدعوة «الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ' بهيكلية صحيحة، وفي وقت ملائم' . وطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة بذل جهود لتوفير الحماية للفلسطينيين تحت الاحتلال. وشدّد على ان الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ليست جزءاً من الدولة العبرية... وعبّر المجلس، في قراره الجديد الرقم ٦٨١، عن قلقه العميق ازاء تدهور الوضع في ' الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس' ... ودان القرار تجديد السلطات الاسرائيلية سياسة ابعاد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، وطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة... مراقبة أوضاع السكان الفلسطينيين، وبذل جهود جديدة لتوفير الحماية لهم، بالاعتماد على مؤسسات الأمم المتحدة وامكاناتها في المنطقة. وحضّ القرار الأمين العام، أيضاً، على ان يعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتطوير اقتراحه الخاص بعقد مؤتمر للدول الموّقعة على اتفاقية جنيف المعنيّة بحماية المدنيين تحت الاحتلال، وان يقدّم الى مجلس الأمن [الدولي] تقريراً في هذا الصدد، وفي موعد محدد. وحضّ المجلس اسرائيل على التزام الاتفاقية، بصفتها قوة احتلال» (**المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

وعلّق مندوب اليمن في مجلس الأمن الدولي، السفير عبدالله الأشطل، على القرار، بالقول «ان بلاده أرادت للقرار ان يكون أقوى بكثير من ثلاث نواح: أولاً، المطالبة بعودة المبعدين؛ ثانياً، تعيين مفوّض عام للقيام بمهمة حماية الفلسطينيين؛ وثالثاً، تحديد اطار زمني لعقد المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٩٠).

وقد تراوحت مواقف الدول العربية من القرار ايّاه والبيان الرئاسي المرفق به بين اعتباره خطوة ايجابية على الطريق الصحيح وبين اعتباره قراراً هزيلاً. ففي مصر، رحّب وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، «بالاعلان الرئاسي الذي تبنّاه مجلس الأمن [الدولي] الذي يتحدث عن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط... [حيث] ان هذا البيان يعتبر خطوة ايجابية من أجل العمل على حل القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**)؛ ووصف وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، «القرار والبيان المرفق بأنهما ' خطوة مهمة على الطريق الصحيح' ... [فـ] هذا الاعلان، الصادر لأول مرة في شأن عقد مؤتمر دولي، يؤكد وجهة نظر سوريا القائلة بفصل أزمة الخليج عن الصراع العربي - الاسرائيلي، وان عدم الربط بين المشكلتين لا يعني تجاهل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ونسيان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وفي منظمة التحرير الفلسطينية، قال مدير عام دائرة الاعلام، جميل هلال، ان القرار «غير مرضٍ لانه كان غامضاً في شأن الاجراءات العملية وموعد مؤتمر سلام دولي... [و] الجوانب الايجابية في القرار نصّه على ان يبحث الأمين العام للأمم المتحدة في عقد اجتماع للموّقعين على معاهدة جنيف الرابعة للبحث في اجراءات حماية الفلسطينيين